

الادركان في الصورتين وقد يقال البطلان هنا اولى لانه قد وجبه
 الانفراد في الابتداء وهناك وجه في الروام والشروط قد يتسامح بها
 في الروام دون الابتداء كالباب المردود في اول الصلاة يات في عدم صحة
 القدوة ولو ارتد في اثنا القدوة لم يضر **مسئلة** تقدم ان الامام
 سبي تسبح الركوع فرجع اليه بعد الاعتدال طائرا جواز العود فادركه
 ماموم في هذا الركوع لم يكن مدركا للركوة وهذا هو المفروض في الام
 واتفق الصحاح على تصحيحه كما قاله في شرح المذهب **قال وقال ابو علي**
 الطبري يكون مدركا واحتموله بالقياس على من ادرك الامام
 في خامسة قام اليها جاهلا واحرم معه مسوق فيها فانها احتسب
 له الركوة اذا كان جاهلا بالزيادة **قال النوري** وهذا الوجه
 غلط وقياسه على الخامسة باطل لانه ليس نظير مسيلتنا لانه في
 الخامسة ادركها بكما لم يكن تحمل الامام عنه شيئا وفي مسيلتنا لم يدرك
 القيام والقرأة ولا الركوع وحينئذ لا احتسب له الركوة على المذهب وذكر
 الامام وجهها بعيد انه اذا ادرك جميع الخامسة مع الامام وجاهلان
 قرأة الفاتحة لا يكون مدركا للركوة ولكن صلته منقوذة ولو ادرك الاما
 في هذا الركوع فاحرم بالصلاة قايما وقرأ الفاتحة وركع واطمان معه قبل
 ارتفاعه عن حد اقل الركوع فقد بنوهم من التقليل السابقة ان يكون
 مدركا للركوة لكونه ادرك الفاتحة والركوع واتي بالقيام وهذا بعيد لان
 الفاتحة بعد الركوع لا تقع نسوة ولا واجبة لان الماموم بعد ركوع الامام
 انما فرضه المتابعة فاشتق له بالفاتحة غير مشروع فلا يسقط الواجب
 لان الفاتحة وقعت في غير محلها لان محلها القيام والقيام قد انقضت
 زمته وانقضى ركوع الامام ولم يدرك الماموم ثباته وانما ادرك
 الركوع فاذا اتى بالفاتحة في قيام غير محسوب لم يحسب هذا فرع نفيس
 فتنبه

فتنبه له وقس عليه نظيره ويلغز بهذا النوع فيقال رجل احرم مع
 الامام وقرأ الفاتحة قايما وركع واطمان مع الامام ولا يكون مدركا
 للركوة ولو احرم منفردا ثم قرأ دعا الافتتاح اولم يقرأه ثم اقتدي بالامام
 فادركه فهل يركع معه وسقط عنه الفاتحة كالمسوق ام يتخلق بقر
 الفاتحة ظاهر عبارة المهاج انه يركع معه فانه قال ولو نوي قدوة
 في خلال صلته جاز في الاظهر ثم يتبعه قايما كان او ركعا وقد يفرض على
 هذا بينه وبين الامام ليستحل بدعا الافتتاح فان هذا فعليا امر به
 من دعا الافتتاح والماموم مقم فانه لا يشع له دعا الافتتاح الا اذا
 علم انه يدرك الفاتحة فاذا لم يقصر ثم اقتدي سقطت عنه القرأة
 لان ذلك من احكام القدوة فاشبه ذلك سقوط السورة ووجه
 المنع القياس على ما لوسي قبل القدوة فانه لا يتحمل عنه وكذلك لا يتحمل عنه
 الفاتحة ونتجه ان يقال ان اشتغل بدعا الافتتاح غلب احرامه
 ثم به واطمان في الركوع ادرك الركوة لعدم تقصيره وان وقف ساكنا
 وتوسوس ثم اقتدي لم يدرك لتقصيره قبل القدوة **اخرى** ادرك مسبو
 الامام في الركوع فاقدي به واطمان معه ثم احدث الامام في السجود فان
 الماموم المسوق يكون مدركا للركوة بلا خلاف لانه ادرك ركوعا
 محسوب بالامام ذكره البغوي وكذا نقله في مخرج المذهب ونصوه في المسئلة
 بما اذا احدث الامام في سجود يقضي انه لو احدث في الركوع او في
 الاعتدال لا يكون مدركا للركوة وتوجيهه بان لم يدرك معظمها
 وينبغي ان يحسب هذه الركوة للماموم اذا احدث الامام بعد المامون
 معه في الركوع لانه ادرك معه ركوعا محسوب قبل الحديث ولعل المسئلة
 تصحفت فوقع التغيير بالسجود عوضا عن الركوع والطراد احدث
 في الركوع بعد الطمانينة وبدل على ذلك ان القاضي قال ولو ادرك